MEDAD مـــداد
المركز الدولي للأبحاث والدراسات
International Center For Research & Studies

يناير ٢٠٢٣م – جمادى الثانية ١٤٤٤هـ

أضـــواء مـــداد

نشرة علمية شهرية تسلط الضوء على أبحاث ودراسات وفعاليات المجال الخيري يصدرها المركز الدولي للأبحاث والدراسات – مداد

المجلد (3)

١

في هذا العدد

أولاً: القراءات العلمية للكتب ٥

- **القطاع الثالث كمورد متجدد لأوروبا: المفاهيم والآثاروالتحديات والفرص** ٤
- **مسارات التعافي والإقلاع: دورالعدوى الاجتماعية للأمل** ١٢

ثانياً: ملخصات الأوراق العلمية: ١٨

- رقمنة الأثر الاجتماعي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي ١٩
- النهج المشترك لقياس الأثر: أربعة معايير مرنة يقودها المجتمع لمزيد من بيانات التأثير القابلة للتشغيل البيني ١٩
- الآثار طويلة المدى للمنح الملائم على العطاء وجمع الأموال: دراسة طولية للمؤسسات المجتمعية في إنديانا ، الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠
- **دورالتعاون الخاص في المرونة التنظيمية للمنظمات غيرالربحية** ٢٠

ثالثاً: تعريفات الكتب الحديثة ٢٢

- نصح المحسنين: المبادئ والممارسة ٢٣
- كيف غير العمل الخيري في أوربا ٢٣
- **الاستجابة الخيرية للكوارث: الهدايا والمانحين والنتائج (وجهات نظرعالمية حول العمل الخيري والصالح العام)** ٢٤
- العمل الخيري الأفريقي: الاستجابات الخيرية لـ Covid-١٩ وأهداف التنمية في إفريقيا ٢٤

رابعاً: تعريفات بكتب في المجال غيرالربحي. ٢٥

- دليل الصناديق الكبرى ٢٧
- استراتيجية جمع التبرعات ٢٧
- إدارة المشاريع العملية -للمنظمات التطوعية ٢٨
- كيفية استخدام نهج استطرادي لدراسة المنظمات: كيفية البحث عن أدلة ٢٨

أولاً: القراءات العلمية للكتب

القراءة الأولى:

القطاع الثالث كمورد متجدد لأوروبا: المفاهيم والآثار والتحديات والفرص

The Third Sector As A Renewable Resource for Europe: Concepts, Impacts, Challenges and Opportunities

تأليف

تبرنارد إنجولراس ، ليسترسالمون ، كارل هنريك سيفيسيند ، أنيت زيمر

Bernard Enjolras, Lester M. Salamon, Karl Henrik Sivesind, Annette Zimmer

الناشر

منشورات المعهد الوطني للصحة

Palgrave-Macmillan

تاريخ النشر

٢٠١٨

تقديم

يشير الفصل الأول من هذا الكتاب إلى أن القطاع الثالث في أوروبا يفتقر إلى هوية واضحة ولا يوجد فهم مشترك واضح عبر أوروبا وداخل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق به وما هو دوره في الفضاء العام الأوروبي. ويوضح أن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الافتقار إلى الهوية المشتركة هو أن المبادرات المتعددة التنظيم والقائمة على المواطن والتي تشكل القطاع الثالث ليست مدركة بشكل كافٍ لكونها جزءًا من قطاع يتقاسم السمات والقيم المشتركة. لذا كان من الضروري أولاً توضيح مفهوم القطاع الثالث في تجلياته الأوروبية. وكان أحد أسباب الارتباك المحيط بهذا المفهوم هو التنوع الهائل للكيانات التي يحتمل أن يحتضنها، والتنوع الواسع للمصطلحات المستخدمة لتصويره مثل المنظمات الطوعية، والمنظمات غير الربحية، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات ، والمجتمع المدني ، والاقتصاد الاجتماعي ، ومنظمات التضامن ، والتعاونيات، ومنظمات المجتمع المدني ، وغيرها. وعلى الرغم من هذا التنوع، نجح هذا المشروع في صياغة تصور إجماعي لنواة مشتركة لهذا القطاع.

ويمثل القطاع الثالث والعمل التطوعي «موردًا متجددًا» فريدًا لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة المدنية في أوروبا في وقت الضائقة الاجتماعية والاقتصادية والضغوط الهائلة على الميزانيات الحكومية، ليس كبديل للحكومة، ولكن باعتباره شريك كامل في الجهود المبذولة لتعزيز التقدم الأوروبي. ويسعى هذا الكتاب إلى تحقيق الفهم الأفضل للدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع في مستقبل أوروبا، فجاءت فصوله الثلاثة الأولى لوضع الأساس لهذه المهمة من خلال شرح ماهية القطاع الثالث؛ تقدير حجمه ونطاقه وتنوعه الإقليمي؛ وتقييم تأثيره الاجتماعي والاقتصادي في ضوء البيانات المتاحة. ثم يركز الفصلان الأخيران على مستقبل القطاع الثالث في أوروبا والاتجاهات التنموية والصعوبات التي يواجهها، والاستراتيجيات التي تنتهجها المنظمات ويمكن للجهات الفاعلة في القطاع والحكومات اتباعها بشكل مفيد استجابةً لذلك.

وتنطلق هذه الدراسة من تقديم تعريف لما يعرف باسم «القطاع الثالث»، والذي استمدت مفاهيمه من الاستقصاء الواسع النطاق الذي تم إجراؤه في أكثر من ٤٠ دولة منتشرة في جميع أنحاء العالم في العملية التي أدت إلى وضع تصور «للقطاع غير الربحي» في مشروع قطاع المنظمات غير الربحية المقارن لجونز هوبكنز. وكان الهدف هو تقديم تصور إجماعي واسع قدر الإمكان، يوفر أساسًا للمقارنات المنهجية بين البلدان الأوروبية وبينها وبين البلدان في أجزاء أخرى من العالم، ويمكن إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك في النظم الإحصائية الرسمية القائمة وتستخدم لتوليد بيانات موثوقة حول هذا القطاع على أساس منتظم.

ولتقديم هذا التصور المقترح، تندرج المناقشة في خمسة أقسام. القسم الأول يصف التحدي الأساسي الذي يقف في طريق تطوير تصور متماسك ومشترك للقطاع الثالث يمكن أن يعمل في مجموعة متنوعة من البلدان والمناطق، ويشرح لماذا قد يكون من المهم لهذا القطاع التغلب على هذه التحديات. ثم يوضح القسم الثاني الاستراتيجية التي تم استخدامها للتغلب على تلك التحديات. وفي الجزء الثالث تم تلخيص الاستنتاجات الرئيسية التي ظهرت من عمليات تقصي الحقائق والمناقشة التي أجريت في متابعة هذه الاستراتيجية، تقديم العناصر الرئيسية للتعريف الشامل الواسع النطاق للقطاع الثالث الذي نتج عنه، مع التركيز أولاً على المكونات المؤسسية لهذا القطاع ثم على مكونات النشاط الفردية. ويوضح القسم الأخير الخطوات التالية التي ستكون مطلوبة للتحرك نحو تطوير البيانات الأساسية في

القطاع الثالث بشكل مفهومي - في كل من أوروبا وعلى نطاق أوسع - والتقدم الذي تم إحرازه لاحقاً.

مفهوم القطاع الثالث

كانت نقطة البداية للتحدث عن المفاهيم هي التنوع الموجود في وجهات النظر حول ما إذا كان الشيء الذي يمكن تسميته «القطاع الثالث» موجود بالفعل في أجزاء مختلفة من العالم، وإذا كان الأمر كذلك، فما يحتويه. ويوضح الباحثون أن «القطاع الثالث» وما يرتبط به من مختلف المجالات، ربما يكون أحد أكثر المفاهيم المحيرة في الخطاب السياسي والاجتماعي الحديث. فهو يشمل تنوعًا هائلاً من المؤسسات التي لم يُنظر إليها إلا مؤخرًا نسبيًا في الخطاب العام أو الأكاديمي كقطاع متميز، وحتى في ذلك الوقت فقط مع شكوك جسيمة بالنظر إلى الحلقة الضبابية الواضحة للحدود بين مكوناتها المفترضة. ويتبنى بعض المراقبين تعريفًا واسعًا للغاية، بالإضافة إلى المنظمات، يشمل تصرفات الأفراد وأنظمة القيم المجتمعية، بينما يفضل البعض الآخر تعريفات أكثر ضيقًا، مع التركيز، على سبيل المثال، على المنظمات «غير الحكومية» أو «غير الربحية» أو «الخيرية». وتحدد التعريفات الأخرى حدود هذا القطاع على أساس عوامل مثل مصدر الدخل التنظيمي، ومعالجة فوائض التشغيل التنظيمي، ومن تخدم المنظمات، وكيف يتم معاملتها في قوانين الضرائب، وما هي القيم التي تجسدها، وكيف يتم حكمها، وما هو وضعها القانوني، وإلى أي مدى تعتمد على المتطوعين، وما هي أهدافها ... إلخ. وتحدد هذه التصورات أيضًا هذا القطاع باستخدام مصطلحات مختلفة -بما في ذلك قطاع المجتمع المدني، والقطاع غير الربحي، والقطاع التطوعي، والقطاع الخيري، والقطاع الثالث، ومؤخرًا، الاقتصاد الاجتماعي، والمشاريع الاجتماعية وغيرها الكثير.

ويرى الباحثون أن هذه المنظورات المختلفة تكمن وراءها هذه حقيقة أن تصور القطاع الثالث هو تضاريس متنازع عليها، حيث تتنافس وجهات نظر مختلفة ومتعارضة غالبًا على ملكية المفهوم ودلالاته الأيديولوجية والثقافية والسياسية. وتدعي مجموعات المصالح المتنوعة والمتضاربة في كثير من الأحيان ملكية مفهوم القطاع الثالث بسبب الدلالات المرغوبة التي يثيرها، مثل الغرض العام، وحرية تكوين الجمعيات، والإيثار، والمبادرة المدنية، والعفوية، وقد ركز العلماء في مشروع رئيسي واحد على «المؤسسات غير الربحية» باعتبارها جوهر القطاع الثالث، ولكن تم اتهامه بالتحيز وأشاروا إلى التعاونيات والجمعيات المتبادلة باعتبارها مناسبة أيضًا للإدراج.

"يدور العمل الخيري حول خدمة الإنسانية وليس السعي وراء الاهتمام الشخصي، العمل الخيري وسيلة لرد الجميل للمجتمع وللتواصل وإعطاء الأمل للمحتاجين"

مؤسس ورئيس مؤسسة Unubiko ، الرئيس جيمس أومى (٢٠٢٣).

معالجة مؤسسات القطاع الثالث في النظم الإحصائية الدولية الأساسية

يوضح الباحثون أن هذا الالتباس المفاهيمي ينعكس على معالجة مؤسسات القطاع الثالث في النظم الإحصائية الدولية الأساسية، مثل نظام الحسابات القومية (SNA)، الذي يوجه عملية جمع الإحصاءات الاقتصادية على المستوى الدولي، ومعايير منظمة العمل الدولية لاستقصاءات القوى العاملة، والتي توجه عملية جمع البيانات حول التوظيف والعمل. وعلى الرغم من أنه يتم بالفعل تجميع قدر كبير من البيانات حول مؤسسات القطاع الثالث، إلا أن هذه المؤسسات كانت لفترة طويلة غير مرئية إلى حد كبير في هذه الأنظمة الإحصائية الرسمية القائمة. ويرجع ذلك إلى أن المفاهيم المستخدمة لتنظيم هذه البيانات الإحصائية لم تعترف، حتى وقت قريب جدًا، حتى بالمؤسسات غير الربحية، ناهيك عن مؤسسات القطاع الثالث المحتملة، كفئة يجب الإبلاغ عن البيانات حولها. وبدلاً من ذلك يتم تخصيص هذه المؤسسات في نظام الحسابات القومية لقطاعات الشركات أو الحكومة أو «المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية» بناءً على ما إذا كانت تنتج سلعًا أو خدمات للبيع في السوق. ونظرًا لأن العديد من مؤسسات القطاع الثالث المحتملة، مثل المنظمات غير الربحية والتعاونيات والمؤسسات الاجتماعية، تنتج سلعًا وخدمات يتم شراؤها غالبًا في السوق أو بموجب عقود حكومية (مثل الرعاية الصحية والتعليم والرعاية النهارية)، يتم تكليفهم بالعمل في قطاع الشركات في الإحصاءات الاقتصادية الوطنية، حيث يفقدون هويتهم ككيانات قطاع ثالث، ويتم تخصيص المؤسسات غير الربحية الأخرى التي يتم الحكم عليها على أنها «مسيطر عليها» من قبل الحكومة للقطاع الحكومي في الإحصاءات الاقتصادية. وبالتالي فإن المؤسسات غير الربحية الوحيدة التي ظهرت في هذه الإحصاءات هي ما يسمى بالمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر، والتي ليست من منتجي السوق، ولا تسيطر عليها الحكومة، وبالتالي فهي إما طوعية بحتة أو مدعومة فقط من خلال الهدايا الخيرية. لكن تبين أن هذه شريحة محدودة للغاية بين مؤسسات القطاع الثالث.

وعندما يتعلق الأمر بالعمل التطوعي، كان الوضع أكثر إشكالية. على الرغم من أن نظام الحسابات القومية ينص على تضمين الإحصاءات الاقتصادية الأساسية للعمل التطوعي من خلال المنظمات، إلا أنه يقدر العمل التطوعي بالتكلفة الفعلية لأصحاب

العمل. وفي حالة التطوع الذي يتم مباشرة للأفراد الآخرين أو الأسر غير العائلية، يتم حساب قيمة هذا التطوع فقط إذا أدى إلى إنتاج سلع يمكن تقييمها بتكلفة السوق للمنتجات المماثلة. ولكن العمل التطوعي المباشر الذي ينتج الخدمات يتم التعامل معه على أنه «إنتاج منزلي للاستخدام الشخصي» وبالتالي يعتبر «خارج حدود الإنتاج للاقتصاد» وبالتالي لا يتم احتسابه على الإطلاق. على الرغم من إجراء استطلاعات قوية للقوى العاملة بشكل منتظم في جميع البلدان تقريبًا.

التغلب على التحديات

يكمن النهج الذي استخدم في هذا الكتاب للتغلب على التحديات في طريقة صياغة تصور هادف للقطاع الثالث وبالتالي السماح لهذا القطاع بتأمين الفوائد التي يمكن أن ينتجها، في استخدام استراتيجية تبدأ بوضع معايير لمفهوم مقبول كخطوة أولى في هذه العملية، حيث كان لا بد من اتخاذ قرارات حول نوع التعريف الذي كان يستهدف العمل المفاهيمي. وكان هذا ضروريًا لأن أنواعًا مختلفة من التعريفات قد تكون مناسبة لأغراض مختلفة. وفي هذه الحالة، كان الأمل هو أن تتم صياغة تعريف قادر على دعم القياس التجريبي للقطاع المحدد على هذا النحو، مما يعني أن التصور الفلسفي الأساسي لن يكون كافيا. فبدلاً من ذلك تم وضع تعريف يمكنه تحديد الوكلاء التشغيليين الذين يمكنهم ترجمة المفاهيم الفلسفية إلى مصطلحات تشغيلية يمكن ملاحظتها وقابلة للتحقق في الواقع الملموس. وأدى ذلك وضع إلى خمسة معايير رئيسية كان على التصور المستهدف أن يجسدها وهي:

- اتساع وحساسية كافيين لاحتواء أكبر قدر ممكن من التنوع الهائل لهذا القطاع ومظاهره الإقليمية في البداية في أوروبا ، ثم في النهاية على الصعيد العالمي.
- الوضوح الكافي للتمييز بين كيانات وأنشطة القطاع الثالث من خمسة مكونات أو أنشطة مجتمعية أخرى معترف بها على نطاق واسع أنها تقع خارج القطاع الثالث: (أ) الوكالات الحكومية، (ب) الشركات الخاصة الهادفة للربح، (ج) العائلات أو القبائل، (د)) الأعمال المنزلية و (هـ) الأنشطة الترفيهية. وبالتالي، كان لا بد من تجنب تحديد السمات أو الفئات القانونية التي احتضنت الكيانات أو الأنشطة ذات التداخل الشديد مع هذه المكونات أو الأنشطة الأخرى.
- القابلية للمقارنة، لتسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين البلدان والمناطق. وهذا يعني اعتماد تعريف يمكن تطبيقه في أوسع مجموعة ممكنة من البلدان والمناطق. وهذا هو المبدأ الأساسي للعمل المقارن.
- قابلية التشغيل، للسماح بقياس تجريبي هادف وموضوعي وتجنب الحشو أو المفاهيم ذات النتائج العكسية التي تنطوي على أحكام ذاتية بدلاً من الخصائص التشغيلية التي يمكن ملاحظتها بشكل موضوعي. وعلى الرغم من الحاجة إلى المفاهيم الأساسية أو المفاهيمية الفلسفية لتوصيف المكونات داخل النطاق، إلا أنه يجب العثور على الوكلاء التشغيليين لهم من أجل تسهيل التحديد والقياس الفعليين
- القابلية المؤسسية، لتسهيل دمج قياس القطاع الثالث في النظم الإحصائية الوطنية الرسمية بحيث يمكن توليد بيانات موثوقة حول هذا القطاع على أساس منتظم كما هو الحال مع المكونات الرئيسية الأخرى للحياة المجتمعية.

ووفقًا لكتيب الأمم المتحدة الخاص بالمؤسسات غير الربحية، يمكن تحديد هذه المؤسسات غير الربحية وتمييزها عن الجهات الفاعلة المجتمعية الأخرى على أساس خمس سمات هيكلية أو تشغيلية محددة وهي:

- المنظمات، أي الكيانات الرسمية أو غير الرسمية التي لها بعض المعنى درجة كاملة من الهيكل والدوام ، سواء تم تشكيلها وتسجيلها بشكل قانوني أم لا.
- التوزيع غير ربحي، أي محكوم بترتيبات ملزمة تحظر توزيع أي فائض أو ربح يتم إنشاؤه لأصحاب المصلحة أو المستثمرين ؛
- الحكم الذاتي ، أي القدرة على التحكم في سياساتها العامة ومعاملاتها ؛
- القطاع الخاص، أي منفصل مؤسسيًا عن الحكومة، وبالتالي فهي قادرة على وقف العمليات بناءً على سلطتها؛
- غير إلزامية ، أي تتضمن درجة عالية من الموافقة الفردية غير القسرية للمشاركة في أنشطتها.

استراتيجية من القاعدة إلى القمة

أخيرًا ، لبناء تصور مفاهيمي متفق عليه ومتفق عليه للقطاع الثالث واسع بما يكفي ليشمل جميع أنواع المؤسسات والسلوكيات ذات الصلة في نطاق هذا القطاع، تم وضع استراتيجية تصاعدية تم تنفيذها كجزء من مشروع بحث أكبر يهدف إلى تحديد وقياس القطاع الثالث في أوروبا. وبمساعدة شركاء البحث في هذا المشروع الأكبر وبروتوكول بحث متفق عليه ، تمت بمراجعة الأدبيات الموجودة وأجريت مقابلات لتحديد المفاهيم الوطنية والإقليمية للقطاع الثالث والأجزاء المكونة له في خمس مجموعات من المناطق الأوروبية وتم تحليل الملاحظات الناتجة لمعرفة ما إذا كان يمكن تمييز الفهم المشترك في هذه التصورات والمظاهر، ثم تم تنفيذ هذا المنهج بطريقة تعاونية واستشارية، وتمت مراجعة كل مكون مفاهيمي مقترح بدقة من قبل جميع شركاء المشروع واختباره مقابل كل من المعايير المتفق عليها والحقائق المعروفة على أرض الواقع. ثم تمت مراجعة النتائج في سلسلة من ورش عمل الممارسين والندوات الأكاديمية، والتي ساعدت في تحسين الصياغة وتوضيح المفاهيم. وكانت النتيجة إجماعًا واسع النطاق على السمات الرئيسية للتنسيق المفاهيمي والسمات التشغيلية الناتجة.

وبينما كان هناك خلاف حول المؤسسات أو السلوكيات المحددة التي قد يتبناها مفهوم القطاع الثالث، أظهرت المراجعة درجة كبيرة من الإجماع حول بعض الأفكار الأساسية التي أثارها مفهوم القطاع الثالث في أوروبا تتضمن: ١. الخصوصية - أي أشكال العمل الفردي أو الجماعي الخارجة عن نطاق أو سيطرة الحكومة، ٢. الغرض العام - أي، يتم القيام به في المقام الأول لخلق المنافع العامة ، وهو شيء ذو قيمة في المقام الأول للمجتمع الأوسع أو لأشخاص آخرين بخلاف الذات أو الأسرة ، وليس لتحقيق مكاسب مالية في المقام الأول؛ وإبداء بعض عناصر التضامن مع الآخرين ؛ و ٣. حرية الاختيار - أي اتباعه دون إكراه.

وبموجب هذا التعريف يكون العمل البشري في نطاق القطاع الثالث واسع جدًا، ويشمل جميع الأعمال غير المدفوعة التي يتم إجراؤها إما مباشرة للأشخاص من خارج الأسرة المعيشية أو من خلال منظمات اقتصاد القطاع الثالث من أجل تحسين المجتمع ؛ وتنظيم أحداث عامة أو ثقافية أو دينية ؛ وتعزيز الصحة العامة أو السلامة أو التعليم ؛ وتوفير الإغاثة في حالات الطوارئ أو التأهب ؛وتنظيف البيئة أو إنقاذ الحيوانات ؛ ومساعدة شخص بالطعام أو المساعدة أو الرفقة ؛ والمشاركة أو المناصرة ؛ويتم العمل بدون مقابل.

لقد قدم الفصل الثاني من هذا الكتاب تصورًا اجتماعيا لمفهوم القطاع الثالث يشمل مكونات العمل المؤسسي والفردي المتجذر في مراجعة مكثفة للمفاهيم المختلفة لواقع القطاع الثالث في مناطق مختلفة من أوروبا، وكذلك استفسارات مماثلة سابقة في مناطق أخرى من العالم. كما أنه يمكن أن يفي بمعايير كونه قابلاً للمأسسة في النظم الإحصائية الرسمية الرئيسية لقياس حجم ونطاق مختلف القطاعات وأشكال العمل على مستوى العالم. وفي الواقع ، قبلت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة هذا التصور بالفعل لإدراجه في نسخة جديدة من دليل الأمم المتحدة بشأن قياس المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية ، والذي أعيدت تسميته حالياً بالحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية والمؤسسات ذات الصلة والعمل التطوعي. وبناء على هذا المفهوم المعتمد رسميًا، ستكون الوكالات الإحصائية في أوروبا (وأماكن أخرى) مجهزة لتوليد بيانات مقارنة منهجية حول مجموعة أساسية مشتركة واسعة من المؤسسات والمبادرات الفردية التي يمكن اعتبارها بشكل موثوق ضمن نطاق قطاع اقتصاد القطاع الثالث الموسع، يتماشى بوضوح مع المفهوم الفلسفي الأساسي لمكوناته ومع المبادئ المركزية لنظام الحسابات القومية.

منهجية تقدير حجم القطاع الثالث في أوروبا:

وفقًا للإطار المفاهيمي الذي طوره مشروع القطاع الثالث، يتكون القطاع من المكونات التالية: المؤسسات غير الربحية، والتعاونيات، والمؤسسات الاجتماعية، والعلاقات الإنسانية الفردية خارج المنظمات. ووفقًا لهذا الإطار المفاهيمي ، تقع جميع المؤسسات غير الربحية غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في نطاق قطاع القطاع الثالث. ومع ذلك ، فإن بعض التعاونيات والتبادليات والمؤسسات الاجتماعية فقط تفي بسمات تعريف المنظمات التي لا تخضع لسيطرة الحكومة والمقيدة بشكل كبير بموجب القانون أو العرف المعترف به على نطاق واسع من توزيع أي أرباح تكسبها على الأعضاء أو المستثمرين أو أصحاب المصلحة الآخرين . ويحد هذا الإطار أيضًا من الأنشطة الفردية في النطاق، مثل تلك التي تشكل عملًا بدون أجر يتم إجراؤه للمنفعة العامة وليس لصالح أسر المتطوعين أو أسرهم. لذلك كان لا بد من العثور على مصادر البيانات التي من شأنها أن توفر طريقة لرسم هذه الفروق التشغيلية والمنهجية المستخدمة في هذا المشروع لتقدير الحجم والخصائص ذات الصلة للقوى العاملة المأجورة والمتطوعين في القطاع الثالث.

وتشمل مصادر البيانات التي تم استخدامها في هذا المشروع بيانات مشروع جونز هوبكنز والحسابات الفرعية التي جمعتها الوكالات الإحصائية الوطنية، ومصادر بيانات شبه رسمية أخرى. وتغطي مصادر البيانات هذه ثمانية عشر دولة من دول الاتحاد الأوروبي.

أدوار وتأثيرات القطاع الثالث في أوروبا:

يسعى الكتاب في فصله الثالث لتحويل

تركيز تقييم الأثر من المستوى التنظيمي إلى المستوى القطاعي الكلي. ويتم التركيز هنا على القطاع الثالث ككل، للتعرف على الفرق الذي يحدثه القطاع الثالث للمجتمع، ليس على الوظائف الخدمية للقطاع ولكن على وظائف مميزة معينة بالمقارنة مع الحكومة والشركات والأسر.

ويوضح الباحثون أن القطاع الثالث في أوروبا يتميز ببعض الخصائص التي تجعله مختلفًا عن الأجزاء الأخرى من المجتمع التي تتكون من الشركات والحكومة وشركات الإسكان. وبناءً على هذه الخصائص والطريقة التي يُفترض أن يتصرف بها مسؤولو الدعم الفني، تم تحديد بعض الفرضيات حول التأثير المتوقع لهذه المنظمات والقطاع ككل. ويُنظر إلى منظماته على أنها تؤدي أربع وظائف أو أدوار: اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وتواصلية. ومن الممكن أيضًا التمييز بين المساهمة «الرئيسية» لهذه المنظمات -أي ما تشترك فيه منظمة القطاع الثالث مع المنظمات الحكومية والهادفة للربح - من مساهمتها المحددة - أي السمات الوظيفية التي مميزة بشكل خاص أو حتى حصرية لهذه المنظمات. ومن وجهة نظر اقتصادية توفر منظمة القطاع الثالث كلاً من السلع والخدمات، ولكنها تنظم أيضًا أنشطة تعبيرية في مجالات الرياضة والثقافة والفنون وما إلى ذلك. ولديها القدرة على تعزيز واستدامة معايير وقيم المصالح العامة وممارسات المشاركة المدنية، ولديها أيضًا القدرة على تنظيم أنواع مختلفة من الهوايات والاهتمامات ولعب دور الوسيط والتمثيل في التفاعل مع المجالات المجتمعية الأخرى مثل الدولة أو السوق أو الأسرة، مما يؤثر على السياسات والمواقف. ونظرًا لكونها مساحة تواصلية، فإن لديها القدرة على تمكين المناقشات والواجهات والخلافات بين الأفراد والجهات الفاعلة المنظمة التي تحركها قيم ومصالح وهويات مختلفة. وتشكل منظمات القطاع الثالث مساحة للتعددية القيمة والحرية وتساهم في الحفاظ على المعايير والقيم. من وجهة النظر هذه، يعتبر القطاع الثالث أساسيًا لتعزيز وحماية تنوع القيم الخاصة والممارسات الثقافية ومبادرات المواطنة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، كما تعتبر مفيدة أيضًا في الحفاظ على المعايير والقيم الأكثر عالمية، مثل تلك المتعلقة بالتضامن والإدماج والثقة والمصلحة العامة. لهذا السبب فإنها تمتلك القدرة على المساهمة في التكامل الاجتماعي للأفراد والجماعات وتعزيز التضامن.

الصعوبات التي تواجه القطاع الثالث في أوروبا:

تناولت الدراسة الصعوبات التي تواجه القطاع الثالث في أوروبا، التي يقوم مشروع مخاطبتها على ثلاثة سيناريوهات رئيسية ممكنة: سيناريو العودة إلى العصر الذهبي – إعطاء الأولوية لضرورة الحفاظ على تميز القطاع وطابعه المدني عند مواجهة الضغوط المالية وزيادة التسويق في المجالات التي يعمل فيها، والاستغناء عن التمويل الحكومي الذي يبعدهم عن طابعهم المميز، والاعتماد بشكل أكبر على العمل التطوعي والعطاء الخيري للحفاظ على توجههم المدني وحمايته.

وفي السيناريو الثاني -الانجراف أو تسويق سيناريو القطاع الثالث -سوف تعطي من خلاله منظمات القطاع الثالث الأولوية لضرورة البقاء على قيد الحياة ، والتكيف مع بيئتهم السوقية المتزايدة ، حتى ولو كلف ذلك فقدان تميزهم وطابعهم المدني. وقد يعتمدون بشكل متزايد على موارد السوق وإعادة تصميم أنشطتهم من أجل خدمة الجزء المربح من السوق وتأمين عقود المشتريات العامة في منافسة مع الجهات الفاعلة الربحية. وبذلك فقد يصبحون متشابهين بشكل متزايد مع منافسيهم الذين يسعون للربح ويتخلون عن وظائف مهمتهم الأساسية، ويعملون مثل أي جهات تجارية أخرى.

أما السيناريو الثالث، سيناريو الاقتصاد المدني، سوف تتكيف منظمات القطاع الثالث مع بيئتها المتغيرة دون أن تفقد تميزها، وسوف يسعون جاهدين لتحقيق التوازن بين ضرورات البقاء والتميز من خلال إيجاد حلول مبتكرة. وفي هذا السيناريو، سوف تعيد منظمات القطاع الثالث التفكير وإعادة تصميم أدوارها وأنشطتها في ضوء التحولات الاقتصادية والمؤسسية لبيئتها، والحفاظ على استدامتها الاقتصادية دون التضحية بتوجه مهمتهم.

ويعتمد أي من هذه السيناريوهات التي ستسود إلى حد كبير على طبيعة بيئة السياسة التي أنشأها الاتحاد الأوروبي، والإدارات الحكومية الوطنية والسلطات الإقليمية والمحلية في كل دولة أوروبية. ويجب أن تعمل استراتيجية تعزيز تنمية الاقتصاد المدني الذي يتلاءم مع حقائق المالية العامة في أوروبا ويحافظ على الطابع المميز والمساهمة الاجتماعية والاقتصادية للقطاع الثالث في أوروبا على تحسين شرعية وإبراز القطاع الثالث في أوروبا على الرغم من المساهمة الملحوظة للقطاع الثالث في رفاهية المواطنين الأوروبيين من حيث تقديم الخدمات الاجتماعية والفرص والمساحة للأنشطة الترفيهية.

إن ما تحتاجه جميع أنحاء أوروبا وفي بروكسل هو إخراج القطاع الثالث من الظل إلى دائرة الضوء للوعي العام. ويجب تقديره كعنصر حيوي في التراث الثقافي والتنوع في أوروبا. كما يجب تقدير تأثير القطاع كقوة اقتصادية متنامية تتفوق على معظم الصناعات الأوروبية الرئيسية في حجم قوتها العاملة. ويجب أيضاً طرح الإمكانات السياسية والاجتماعية للقطاع ووظيفته، فضلاً عن قدرته على العمل كمنشط وحاضن لمشاركة المواطنين وتطوعهم. هذا بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية لتعزيز تنمية الاقتصاد المدني الذي يتلاءم مع واقع المالية العامة في أوروبا ويحافظ على الطابع المميز والمساهمة الاجتماعية والاقتصادية للقطاع الثالث في أوروبا على

أبعاد معينة تتضمن تحسين قاعدة المعرفة للقطاع؛ وتعزيز الرؤية من خلال القوانين الأوروبية؛ وجعل صوت القطاع مسموعًا؛ ومساعدة منظمات القطاع الثالث لتسويق أنفسها؛ واستعادة الجمهور بتوفير مساحة لأنشطة القطاع الثالث. كذلك ضرورة تحسين تمويل القطاع الثالث والشراكة بين الحكومة والقطاع الثالث من خلال استعادة الأموال الهيكلية ورفع عبء إجراءات الشراء، وتسهيل الوصول إلى أسواق رأس المال ومصادر التمويل البديلة.

خاتمة

تشير هذه الدراسة في خاتمتها إلى أن التحولات المتنامية التي انتظمت أوروبا أدت إلى تزايد عدم المساواة بين الأفراد والمجتمعات الوطنية، وأنه عند مواجهة التحديات التي تطرحها التحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة، التي تستلزم إعادة التنظيم الاقتصادي، والاضطراب الاجتماعي وآثار إعادة التوزيع، فإن درجة مرونة الجماعات والمجتمعات على التكيف مع التحولات وتأمين رفاهيتها تعتمد على قدراتهم الجماعية. ويتم تعزيز هذه المرونة الاجتماعية للأفراد وقدرتهم على تعبئة الموارد والتضامن، من خلال التنظيم الاجتماعي. وتلعب منظمات القطاع الثالث، بالتفاعل مع الدولة، دورًا حاسمًا في تعزيز المرونة الاجتماعية من خلال تعزيز التضامن الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي وقدرات العمل الجماعي وتوفير السلع الجماعية. ويمثل القطاع الثالث والعمل التطوعي حقًا «موردًا متجددًا فريدًا لحل المشكلات الاجتماعية والبيئية» لأوروبا، وقد قدمت نتائج هذا البحث القيم أدلة تدعم هذا الادعاء على الرغم من أن القطاع الثالث في أوروبا يخضع للكثير من التغيرات والتحديات.

15 خطوة لاكتشاف قادة المنظمات غير الربحية الناشئة

أصبحت القيادة "التقليدية" مرتبطة بأشخاص يجسدون قوة لا نهاية لها، لا تتأثر بالعواطف ويمكنهم فعل كل شيء دون مساعدة من الآخرين. أبرز الخطوات لاكتشاف قادة ناشئين جيدين هي:

1. حدد بوضوح سمات القيادة الأساسية
2. تصميم ممارسات التوظيف الشاملة
3. البحث عن قادة محتملين من خلفيات مختلفة.
4. انظر عن كثب إلى الصفات الفطرية: ابحث عن الصفات والمؤهلات الفطرية للقادة. هناك أشياء يمكن تعليم القادة وأشياء يمكن تعليمها.
5. قيم غرائزهم: القادة الناشئون لديهم غرائز جيدة، وخاصة تلك التي يتم بناؤها من دمج الدروس المستفادة من التجارب السابقة.
6. توظيف مع وضع القدرات المستقبلية في الاعتبار: وظف قائدًا ناشئًا لما تعتقد أنه قد يصبح قادرًا عليه، وليس فقط ما إذا كان بإمكانه النجاح في الدور الذي لديك اليوم.
7. تعزيز التعلم المستمر: عزز ثقافة التعلم المستمر من خلال تقديم دروس في الموقع أو سداد الرسوم الدراسية أو حتى رعاية نوادي الكتاب.
8. اجعل نفسك موردا : المفتاح هو أن تكون متاحًا للمقابلات الإعلامية ، لتوجيه الأشخاص الذين يبدؤون أو يرغبون في تنمية حياتهم المهنية ومنح الأشخاص في مؤسستك فرصًا لقيادة مشاريع أو لجان خاصة.
9. شجع ثقافة الإبداع والخيال: ستركز المرحلة التالية من القيادة بشكل كبير على التعاطف ومكافأة الإبداع.
10. ابحث عن تواصل حقيقي وتفكير نقدي: للقيادة الناجحة في تغيير سياقات الاقتصاد الكلي والتكنولوجيا والبيئية والاجتماعية.
11. ادرس كيف يكتسبون الدعم ويتعاملون مع النزاع: انظر في قدرة القادة الناشئين على تحقيق الدعم الجماعي للنتائج القيمة مع إدارة الخلافات الحتمية والصراعات المحتملة.
12. ابحث عن الرغبة في المساعدة: أن أفضل القادة هم أولئك الذين لديهم شهية نهمة للمساعدة.
13. تحديد قدرتهم على الصعود والتراجع: يجب أن يعرف هؤلاء القادة متى يجب أن يقودوا ومتى يتبعون.
14. افحص استجابتهم للمحادثات غير المريحة: أن السمة المميزة لإمكانيات القيادة هي رغبة الشخص في المشاركة في المحادثات غير المريحة ولكنها ضرورية.
15. راقب وحلل فريقك: مفتاح العثور على قادة ناشئين هو ببساطة مراقبة وتحليل فريقك.

القراءة الثانية:

مسارات التعافي والإقلاع: دور العدوى الاجتماعية للأمل

PATHWAYS TO RECOVERY AND DESISTANCE:

تأليف

دافيد بيست

David Best

الناشر

بوليسي بريس

Policy Press

تاريخ النشر

٢٠١٩

تقديم

يقوم هذا الكتاب على دراسات بحثية أجراها المؤلف حول المجتمع والسجون في أستراليا والمملكة المتحدة لاستكشاف نهج بديل للنظريات التقليدية لدوافع تغيير السلوك وآثاره على البرامج والسياسات والتي تفترض أن قوة الألم والعقاب يمثلان الدفع الأساسي لتغيير السلوك، إلا أن هذا الكتاب يطرح وجهة نظر بديلة تمامًا تتضمن تمجيد قوة عوامل الجذب مثل الاتصال المجتمعي، والأمل، وإعادة بناء الهوية، ومعنى الحياة والغرض منها، وخدمة المجتمع كمحفزات أساسية في التعافي من الإدمان وارتكاب الجرائم.

إن أكثر ما يميز هذا المنهج هو وضعه للسلوكيات المنحرفة في سياقها البيئي واقتراحه أن هذه الانحرافات السلوكية هي إلى حد كبير وظيفة الانفصال المؤيد للمجتمع، ويطلب ألا ننظر إلى الناس من حيث تعقيد مشاكلهم واحتياجاتهم، ولكن في نطاق قدراتهم وإمكانياتهم غير المستغلة. هذا التحول في التركيز من العجز إلى الوصول يحمل الكثير من الاحتمالات، بل أن هناك من يقترح أن الأشخاص الذين كانوا في يوم من الأيام جزءًا من المشاكل الاجتماعية والصحية العامة المعقدة يمكن تحويلهم إلى أصول حاسمة لحل هذه المشكلات. ويقترح مؤلف الكتاب أن التحول من شخص ضد المجتمع (التوجه «أنا» شائع جدًا في الإدمان والمهن الإجرامية) إلى شخص داخل المجتمع (التوجه «نحن» المنتشر للغاية في روايات التعافي) له علاقة كبيرة بالبيئة المجتمعية كشخصية فردية أو شخصية ويمكن تشكيل تلك البيئات المجتمعية لبدء وتسريع مثل هذه التحولات.

لقد ركزت دراسات التدخلات في تعاطي المخدرات القهري والسلوك الإجرامي إلى حد كبير على الحد من الأمراض، وتم قياس النتائج على أساس القضاء تعاطي المخدرات أو السلوك الإجرامي، لكن هذه التدخلات لم تضف ما يذكر إلى الصحة العامة ونوعية الحياة وصحة المجتمع. وكان تركيز مؤلف هذا الكتاب في نماذجه البحثية في هذا المجال منصباً على هذه الفوائد العامة والتأثيرات الإضافية والمضاعفة للأمل على الأفراد والأسر والشبكات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية الرئيسية والمجتمعات بأكملها. ويستكشف الكاتب سلسلة من الأفكار التحفيزية (مثل رأسمال التعافي، ونموذج الهوية الاجتماعية للتعافي ، ومناظر التعافي) واستراتيجيات التدخل على مستوى المجتمع (على سبيل المثال، تنمية المجتمع القائم على الأصول) ويقدم دراسات حالة لأبحاث العمل التي تختبر هذه الأفكار والأساليب.

محتوى الكتاب:

يقوم هذا الكتاب على ما نعرفه عن كيفية تمكن الناس من إعادة الاندماج مرة أخرى في المجتمعات والمجتمع بعد فترات طويلة من تعاطي المخدرات ومخالفة القانون، ويشير إلى أن هناك مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين يتورطون في مشاكل أمنية أو مرتبطة بالمخدرات أو الكحول ويتمكنون من التغلب على تلك المشكلات دون مساعدة خارجية، ولكن هؤلاء ليسوا من كتب هذا الكتاب عنهم أو من أجلهم، بل يركز هذا العمل على كيفية دعم الأشخاص الذين لديهم القليل من المهارات أو الموارد التي تضاءلت لديهم جراء سلوكياتهم المسيئة. ويأمل المؤلف أن يوفر لهم هذا الكتاب بارقة أمل وأن تكون كل دراسة حالة موصوفة في الكتاب مصدر إلهام قائم على رؤية للأمل والتغيير والترابط.

وينطلق الكتاب من نظرة عامة على الأدلة البحثية الناشئة حول معنى التعافي من تعاطي المخدرات والكف عن التجاوزات، وعدد مرات تحقيق النتائج الإيجابية ومحاولة المحافظة عليها. وتحتوي مراجعة الأدبيات في مستهل الكتاب على نظرة عامة أولية لما نعرفه عن التعافي والإقلاع، ولمحة عامة عن رأسمال التعافي، والتركيز على رأس المال الاجتماعي والمجتمعي فيما يتعلق بالإدمان، وعمليات العدالة التصالحية ونهج الفقه العلاجي في العدالة الجنائية. وهناك الكثير من المواد البحثية السابقة -المستمدة من مجموعة من التخصصات الأكاديمية – يحاول المؤلف تلخيصها في نتائج واستنتاجات واضحة ويستخدمها لبناء قصة تشكل الأساس للمشاريع الموضحة في الفصول اللاحقة، ويحاول تضمين ذلك في مراجعة أوسع لما ساهمت به الأدبيات القائمة على نقاط القوة من علم النفس وعلم الجريمة والعدالة الجنائية في أدلة البحث وفي تطوير نماذج مفاهيمية جديدة لفهمنا للإقلاع وإعادة التأهيل. ويضع المؤلف هذا الهدف في مقابل سياق السياسة الاجتماعية المتمثل في زيادة المشاركة مع نموذج إعادة التأهيل ونموذج التعافي، بشكل أساسي من المملكة المتحدة، وكيفية تنفيذ هذه الأشياء في أستراليا. وباعتباره كتاب عن الأمل، فقد تمت كتابته من منظور قائم على نقاط القوة باعتبار أن معظم هذه الأدلة موجودة في المجتمعات على الرغم من أن هذه المجتمعات تختلف بشكل ملحوظ في سياقها ومكانها.

ويهتم الكتاب أيضا بالدور الذي يلعبه الأقران والذي يقوم على المجتمع إلى حد كبير، ولكن هذا لا يعني أنه لا يوجد دور مركزي للمهنيين. وقد ركزت الكثير من الأدلة على فكرة أنظمة الرعاية الموجهة نحو التعافي، و تم تحديد مبادئ تنفيذ نظام ناجح مكون من سبعة عشر عنصرا من أنظمة الرعاية والخدمات الموجهة نحو التعافي ضمن نموذج «شايم» (CHIME)، وهو نموذج يقترح طريقة لربط ما هو نهج مدفوع شخصيًا بالتعافي كعملية اختيار وتقرير المصير. وعلى الرغم من أن هذا النموذج قد تم تطويره في سياق برامج استعادة الصحة العقلية، إلا أنه من مواصفات المقياس الجيد افتراض أن البرامج التي ستدعم التعافي من الإدمان ستؤدي إلى روابط اجتماعية إيجابية، وتغذية الشعور بالأمل في أن التعافي ممكن، والشخصية المصقولة، والهوية الاجتماعية حول الأمل والتغيير، والشعور بالهدف والمعنى والشعور بتقرير المصير والتمكين .

كذلك يناقش الكتاب الأدلة حول المجتمعات وبناء المجتمع، وكيف تم استخدامها في مجالات الإدمان والمخالفات لتحسين النظرية والممارسة حول إعادة الإدماج. ويوفر ذلك لمحة عامة عن النموذج المفاهيمي لرأس المال المجتمعي وعلاقته برأس المال الشخصي والاجتماعي، ويؤطر النهج لبناء قاعدة معرفية من كل من دراسات الحالة والأمثلة. ويحتوي كل قسم من أقسام الكتاب على ملخص موجز للأدلة متبوعًا بالاستنتاجات والآثار المترتبة على بناء نموذج لإعادة الإدماج قائم على الاتصال ورأس المال المجتمعي.

تعاريف الاسترداد والنظرية والأدلة

تعرف مجموعة معهد بيتي فورد الأمريكية التعافي من الاعتماد على المخدرات بأنه أسلوب حياة يتم الحفاظ عليه طوعًا ويتسم بالرصانة والصحة الشخصية والمواطنة. ويتوافق هذا الموقف مع بيان لجنة سياسة الأدوية في المملكة المتحدة بشأن التعافي باعتباره تحكمًا طوعيًا مستدامًا في استخدام المواد المخدرة مما يزيد من الصحة والرفاهية والمشاركة في حقوق وأدوار ومسؤوليات المجتمع. وتكمن المشكلة الرئيسية لكلا هذين التعريفين في إدراكهما أن التعافي هو عملية تم تقسيمها في وثيقة معهد بيتي فورد إلى ثلاث مراحل: «التعافي المبكر» الذي يمثل السنة الأولى من التعافي، و «التعافي المستدام» وهي الفترة بين سنة وخمس سنوات من التعافي، و «التعافي المستقر» الذي يشير إلى الوقت بعد خمس سنوات من التعافي. والسبب في اعتبار ذلك أمرًا حاسمًا هو أن احتمالية الانتكاس من المقدر أن تقل من حوالي ٥٠-٧٠٪ في السنة الأولى إلى حوالي ١٥٪ بعد خمس سنوات من التعافي المستمر.

ويشير المؤلف إلى أن تقرير إدارة خدمات الصحة العقلية وتعاطي المخدرات الأمريكية الصادر في عام ٢٠٠٩ قد خلص إلى أنه من بين كل أولئك الذين يعانون من الاعتماد على المواد مدى الحياة، فإن ٥٨٪ سيحققون تعافيًا مستقرًا ، أما «وايت» (٢٠١٢) فقد خلصت بعد مراجعة ٤١٥ بحثًا إلى استنتاج أكثر تحفظًا وهو أن أكثر من نصف المصابين باضطراب مخدر مدى الحياة سيحققون في نهاية المطاف الشفاء والتجاوز . وكلا التقريرين يقدمان رد فعل إيجابي للغاية لأولئك الذين يفسرون الإدمان على أنه حالة انتكاسة مزمنة في ضوء متشائم لا داعي له، إذ يمكن للناس

أن يتعافوا بالفعل. وتشير الأدلة إلى أن أكثر من نصف أولئك الذين عانوا من إدمان المخدرات سيعيشون في النهاية حياة غنية ومرضية تتجاوز تعاطيهم للمخدرات، ولكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يؤخذ هذا للتقليل من الخسائر الفادحة التي تلحق بالأفراد والأسر والمجتمعات من الإدمان، أو الخسائر المروعة وغير الضرورية في الأرواح في كثير من الأحيان.

ويوفر ذلك حافزًا لفهم أكبر للظروف التي يكون فيها التعافي ممكنًا، وما هي خصائص الفرد والاستعدادات التي تدعم وتمكن التعافي من الحدوث. ويرتبط هذا ارتباطًا وثيقًا بمسألة ما يمكننا القيام به لدعم هذه العملية. وهنا يشير مؤلف هذا الكتاب إلى أحد المفاهيم الأساسية في أدبيات التعافي يدور حول من المقصود في هذا السياق بكلمة «نحن». ففي نظام الرعاية الموجه نحو التعافي لا يقتصر الأمر على المتخصصين فقط، لأنه قد تكون هناك حاجة للتدخلات السريرية للعديد من مستخدمي تلك المواد (إزالة السموم وإعادة التأهيل والمشورة والأدوية وما إلى ذلك). كما يشير المؤلف إلى أن هذا ليس ضروريًا ولا كافيًا، لأن التعافي أمر يحدث ويدعمه المجتمع. وما ينطوي عليه هذا هو الاعتراف بأن التعافي قد يبدأ بعلاج سريري متخصص، ولكنه سيستمر دائمًا من خلال الجهود المبذولة في المجتمع الحي، بعيدًا عن نقطة مشاركة المتخصصين في الإدمان. ويوضح المؤلف أن هناك دور واضح (وقائم على الأدلة) للمساعدة المتبادلة القائمة على الأقران ومجموعات المجتمع والأسر والأصدقاء، بشكل مثالي بالشراكة مع مجموعة من المهنيين والمجموعات والأنشطة المجتمعية.

كما يشير المؤلف إلى وجود خاصية مجتمعية فريدة أخرى للتعافي ويقترح أن التعافي يجب اعتباره ظاهرة اجتماعية و»حركة» أيضاً. ووفقًا لهذه الحجة، يجب اعتبار التعافي كشيء يمكن الانتماء إليه، وأن الأشخاص الذين يحضرون مناحي التعافي، ويزورون مقاهي التعافي ومراكز دعم التعافي هم لاعبون نشطون داخل المجتمع والحركة، وهذا الشعور بالجماعية والتضامن في حد ذاته يوفر الأمل والإمكانية.

ويقدم المؤلف هذا التصور كجزء من مناقشة أوسع للوضع الذي يتم نقاشه في إطار رأس المال الاجتماعي والمجتمعي، لكن يجدر التأكيد على أن التحول من نموذج طبي إلى نموذج تعافي يتسم جزئيًا بفكرة أن

الإدمان والتعافي لم يعودا من الأشياء التي تحدث داخل الجسم فحسب، حيث يُنظر إلى المساحات الاجتماعية والمجتمعية على أنها جزء أساسي وجوهري من العملية، والتي لها تأثير على المجتمع الذي تحدث فيه.

أما فيما يخص المتعافين وظروف تعافيهم فيستعرض الباحث إلى ما أشار إليه «موس» (٢٠٠٧) من أدلة على الآليات النفسية التي يقوم عليها التعافي، وخلص إلى أن هناك عمليتين أساسيتين بين الأشخاص -التعلم الاجتماعي حيث تقدم نماذج الأدوار مثالاً على كيفية عيش التعافي والسيطرة الاجتماعية ‹› التي من خلالها سيتعلم أعضاء المجموعة ويتوافقون على معايير المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن فرص التعلم الاجتماعي من خلال مراقبة وتقليد سلوكيات التعافي للأقران الأكثر خبرة في التعافي تعزز التغييرين الداخليين -أولاً تطوير مهارات التأقلم، والثاني، الاقتصاد السلوكي حيث المواقف الإيجابية والمعتقدات والتوقعات التي تدعم التعافي المستدام تهيمن على نظام قيم الفرد . ويخرج الباحث باستنتاج رئيسي مفاده أن هناك «تغييرات داخلية» حاسمة في القيم ومهارات التأقلم وما إلى ذلك، ولكنها قد تحتاج إلى مجموعة من الدعم الاجتماعي والتوجيه لكي تزدهر وتنضج.

ويعد التغيير في الشبكات الاجتماعية مهمًا جزئيًا لأنه يدعم التغييرات في كيفية رؤية الناس لأنفسهم -ولطالما اعتُبرت قضية الهوية مركزية للتعافي. ويورد الباحث وجهة نظر بيرناكي (١٩٨٦: ١٤١) الذي يرى بأنه من أجل تحقيق التعافي يجب على المدمنين صياغة هويات ووجهات نظر وانخراط عالم اجتماعي جديد حيث يتم استبعاد هوية المدمن أو التقليل من قيمتها بشكل كبير .

ويعد الاتصال بشبكة اجتماعية موجهة نحو التعافي أمرًا مهمًا لأنه يتيح التعرض لكل من قيم وعمليات التعافي، ويسمح للمستخدم برؤية أن التعافي ممكن، وأن الأشخاص الذين يتعافون يمكن أن يزدهروا، والأهم من ذلك، أن العديد منهم حريصون على دعم الأشخاص الجدد للتعافي في هذه العملية. هذا هو المكان الذي سيتم فيه دمج الدعم الاجتماعي والتعلم الاجتماعي لخلق بيئة مليئة بالأمل وتوفير السقالات التي تمكن الفرد من تطوير الأدوات والالتزام الأساسي والحافز لدعم رحلة التعافي.

تعريفات المقاومة والنظرية والأدلة

كما هو الحال مع التعافي، يقدم المؤلف نقاشات حول التعريفات وتأكيد متزايد على أن التعافي يجب اعتباره عملية وليس حالة.

وفيما يتعلق برأس المال الاجتماعي والانتعاش فقد أشار المؤلف إلى نوعين من المصادر الأساسية لنماذج رأس المال الاجتماعي، أحدهما من فرنسا والآخر من الولايات المتحدة. ويشمل رأس المال الاجتماعي في فرنسا الشبكات الاجتماعية والتاريخ والثقافات الغنية التي توفر الشعور بالانتماء والمعنى، والتي توفر الموارد والدعم للأفراد والشبكات. وفي سياق الولايات المتحدة، تم وصف رأس المال الاجتماعي على أنه مورد يمكن للأفراد الاعتماد عليه، ولكن أيضًا باعتباره التزامًا تجاه المجموعة والمعاملة بالمثل أمر محوري في تصور لرأس المال الاجتماعي. بعبارة أخرى، رأس المال الاجتماعي هو رابط -شكل من أشكال الاتصال الاجتماعي الذي يوفر الموارد ولكنه أيضًا يولد التزامات من خلال التفاعلات الاجتماعية الديناميكية.

ويشير الكاتب إلى أن هناك مجموعة متزايدة من الأبحاث التي تدعم فكرة أن مسارات التعافي والكف عن النفس هي عمليات معقدة تستغرق سنوات حتى تكتمل ولا تتطلب فقط التزامًا شخصيًا وتحفيزًا كبيرًا، ولكن دعم ومشاركة مجموعة متنوعة من الأشخاص الآخرين. ويشمل هؤلاء الشركاء الخارجيون للتعافي الأسرة والأصدقاء والشركاء والجيران، كما يشملون أيضًا مجموعة المهنيين الأكثر تنوعًا والأقل وضوحًا، والمنظمات والقيم التي يمثلها هؤلاء المحترفون، وهذا هو السبب في أن نظريات التعافي والكف تتضمن كل من الشبكات الاجتماعية والهياكل المجتمعية الأوسع.

وفي الفصل الثاني من الكتاب يسعى المؤلف إلى استكشاف قوة مشاركة المجتمع لكل من المقاومة والتعافي بناءً على دراستي حالة أستراليتين تظهران مدى الأصول الموجودة في المجتمع والطرق المتعددة التي يمكن من خلالها تعبئة هذه الموارد لدعم إعادة دمج السكان المستبعدين والضعفاء. ويشير المؤلف إلى أن هاتين الدراستين قد حفزتاه للعمل أكثر في هذا المجال وفهم أن مشاركة المجتمع وتنمية المجتمع أمران أساسيان لإنشاء منصات مستدامة لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل. وتتلخص الدروس المستفادة من هذا الفصل فيما يلي:

- المجتمعات في المناطق الأكثر حرمانًا لديها أصول وموارد يمكن حشدها لدعم التعافي وإعادة الإدماج، وقد حدد كل مشروع عددًا كبيرًا (وتنوعًا ملحوظًا) من الأصول في المجتمعات المعنية.
- حشد هذه الأصول هو عملية منتجة ويمكن أن تكتسب الزخم وتبني الأمل -خلق أصول ومسارات جديدة للإدماج على طول الطريق.
- الأصول وحدها ليست كافية وهناك حاجة إلى الأفراد الرئيسيين لتولي دور الروابط المجتمعية لبناء الجسور واستدامتها، والعمل مع كل من الأفراد الضعفاء ومجموعات المجتمع لجعل الاتصالات مستدامة.
- هذا شارع ذو اتجاهين ويفترض أن العملاء الذين يمثلون المجموعة

المستهدفة للمشروع سيكون لديهم أيضًا أصول يمكن استخدامها لتقوية المجتمع. وهذا أمر أساسي لفكرة نمو المجتمع وتحسين مسارات إعادة الإدماج وبناء موارد مستدامة تقوي المجتمعات المحلية، وتجعلها أكثر شمولاً وأفضل تواصلًا.

ماذا تحتاج للتعافي: مشروع الوظائف والأصدقاء والمنازل

يصف الفصل الثالث من الكتاب مشروعًا مبتكرًا -الوظائف والأصدقاء والمنازل -تم تطويره في شمال غرب إنجلترا لمساعدة متعاطي المخدرات والمجرمين على إعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية. وكان الهدف هو إلهام الناس للاعتقاد بأن حياتهم يمكن أن تتغير من خلال إشراكهم في برنامج يقدم التلمذة الصناعية للتوظيف المرتبط بتجديد المساكن الرديئة الجودة. ويتم من خلال هذا المشروع تحويل السكن إلى مساكن تعافي يمكنهم العيش فيها ، وتشكيل جزء من مجتمع الانتعاش. وقد أنشأ هذا النموذج شبكة اجتماعية نابضة بالحياة ومرئية للتعافي وفرت شبكة اجتماعية مؤيدة وإمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من الأنشطة الهادفة والدعم الاجتماعي. ويصف الفصل الخلفية والأساس المنطقي للمشروع ونموه وتطوره وتأثيره وفعاليته. وفي نهاية الفصل، يشرح الباحث طريقة مبتكرة استخدمها مع زملائه لاختبار بعض العناصر الرئيسية للشبكات الاجتماعية بناءً على استخدام تطبيق «فيسبوك». كذلك يركز الفصل على مدى أهمية الانتماء في تأسيس شعور إيجابي بالأمل ويوفر الأسس للمشاركة الفعالة مع الموارد في المجتمع. ويستند الأساس المنطقي الأكاديمي الشامل للوظائف والأصدقاء والمنازل على ثلاثة أشياء رئيسية لديها أقوى قاعدة أدلة للعمل في خدمات التعافي، وهي دعم الأقران والمساعدة المتبادلة والإسكان.

وكان مشروع الوظائف والأصدقاء والمنازل ناجحًا للغاية في معالجة المخالفات وتعاطي المخدرات وفعل ذلك من خلال توفير الأمل والمعنى - ومن خلال توفير الاتصالات للمجموعات الاجتماعية ، سواء من خلال العمل المقدم أو في الأنشطة الجماعية الإضافية. وقد أظهر المشروع أنه من الممكن لهذه الروابط أن تنمو بمرور الوقت وتقوي من خلال الاستخدام المنتظم من قبل أفراد متعددين داخل المجموعة. كذلك فقد ساعد مشروع الوظائف والأصدقاء والمنازل في تعزيز هويات التعافي من خلال توفير هوية اجتماعية قوية وإيجابية خلقت الفرصة للأفراد لإيجاد طرقهم الخاصة للتعافي.

دور الأسرة في دعم وإعادة تأهيل السجناء:

يتناول الفصل الرابع من الكتاب دور الأسرة في دعم وإعادة تأهيل السجناء ويستند إلى عمل أجري في سجن مفتوح من الذكور البالغين في شمال غرب إنجلترا يحتجز أكثر من ٦٥٠ سجينًا، وهو نوع من السجون المصممة لدعم إعادة الاندماج مرة أخرى في المجتمع.

يحدد هذا الفصل الأدلة حول إعادة دمج السجناء مرة أخرى في المجتمع ومخاطر إعادة الإجرام قبل تقديم البرنامج المبتكر على أساس الروابط المجتمعية التي تمت تجربتها هناك، والآثار المترتبة على البرنامج لتطوير نموذج الاتصالات المجتمعية المتبادلة. وقد أكد هذا الفصل على أهمية دور الأسرة في سياق السجون وأهمية مشاركتها بصورة أكبر في دعم رفاهية السجناء. كما أكد على أن الانتقال من السجن إلى المجتمع يتضمن خطورة كبيرة تتمثل في إمكانية العودة إلى الإجرام والانتكاس الذي يحدث غالبًا بسبب عدم الوصول إلى أنواع رأس المال (المنازل والوظائف وشبكات الدعم) التي يمكن أن تدعم التغيير المستدام.

وتتضمن أهم الدروس المستفادة من هذا الفصل ما يلي:

- تتطلب الأنظمة الموجهة نحو التعافي رؤية استراتيجية مع سياسة وممارسة المشاركة التي تخلق منصة لمشاركة المجتمع والأقران والتمكين.
- يجب أن يكون النموذج القائم على نقاط القوة مناصراً للنجاح وأن يحتفل بإنجازات التعافي والكف عن النفس كجزء من مشروع يتحدى وصمة العار والإقصاء.
- يستند هذا إلى أفكار العدالة الاجتماعية والعدالة الطبيعية التي تمتد إلى ما هو أبعد من الجناة وتعاطي المخدرات وتهدف إلى تعزيز مشاركة المجتمع، مع هدف نهائي يتمثل في زيادة الروابط المجتمعية التي تؤدي إلى مزيد من الإدماج الاجتماعي الفعال وزيادة فرص الوصول إلى موارد المجتمع للسكان المهمشين.
- تكمن وراء هذه الأفكار مبادئ نمو رأس المال الشخصي والاجتماعي وظهوره لخلق أنواع جديدة من رأس المال على مستوى المجتمع يمكن الوصول إليها وإتاحتها للمحتاجين. هذه هي أسس المشهد العلاجي للتعافي حيث يتم تحويل الأماكن بطريقة تعزز الإدماج والرفاهية، ولا يوجد نموذج ثابت لكيفية القيام بذلك لأن مشاركة المجتمع هي عملية متطورة حيث ستظهر نقاط القوة من خلال الأصول المحلية ومن خلال الشبكات الجديدة غير المتوقعة والشراكات وأوجه التآزر.
- كانت محركات النجاح الرئيسية في المشاريع التي تم تقييمها هي الصفات الأساسية للروابط والأمل والشعور المشترك والإيجابي بالهوية، مما يوفر للأشخاص المعنى والتوجيه، ويقدم الشعور بالتمكين، ويولد الرفاهية

الفردية والأمل الجماعي وتعزيز التعافي والاندماج.

تطوير مبادرة لدعم المجتمع

يناقش الفصل السادس أحد المشاريع الذي هدف إلى تعيين وتدريب الموظفين المحترفين والأشخاص على التعافي على المدى الطويل، ودعمهم ليصبحوا روابط مجتمعية ثم تطبيق هذا التدريب على العمل مع الأشخاص الجدد في التعافي للتفاعل مع الأصول المجتمعية الإيجابية. وقد استعرض الفصل عملية إحياء هذا المشروع ونتائجه وإمكانية تكراره في أماكن أخرى. وتتلخص أهم الدروس المستفادة من هذا المشروع في الآتي:

• المبدأ الأساسي للشراكة المجتمعية الفعالة هو عملية من أعلى إلى أسفل تتكامل مع عملية من أسفل إلى أعلى لضمان خطة استراتيجية تسترشد بالمساعي والمشاركة على مستوى المجتمع.

• تطوير نموذج كهذا يخلق فرصًا جديدة على ثلاثة مستويات -على المستوى التنظيمي والإداري، على مستوى الفرق والعاملين (تحسين العمل المشترك بين الوكالات)، وعلى مستوى الأفراد.

• يتيح تحديد وتعيين مجموعة متنوعة من الموصلات الوصول إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من أصول المجتمع المحلي، وسيزداد هذا الثراء والتنوع مع عمل تحالف الموصلات معًا ومجموعتهم سيصبح أصلًا جديدًا في حد ذاته.

وكان هناك دليل واضح على أن الاتصال يؤدي إلى تحسينات في رأس المال الشخصي والاجتماعي وتحسين المشاركة مع المجتمع. وقد أظهر المشروع جدوى العمل الجماعي وفوائد إقامة شراكات بين المتطوعين والمهنيين والمجتمع.

ويستعرض الكتاب في فصله السابع أحد المشاريع التي تمثل نموذجًا مهمًا للنظراء يعتمد على تطوير دائرة من الثقة وخلق شعور قوي بالمجتمع للأشخاص في مراحل مختلفة من التعافي، استنادًا إلى مركز استرداد مرئي خلق البيئة لكل من رأس المال المترابط والتجسير. وفي قلب نموذج التعافي هذا يكمن التعليم والتنمية الشخصية، وتبرز فكرة أن التعافي يمكن أن ينمو من خلال بناء احترام الذات والفعالية الذاتية عبر المسارات الشخصية للتغيير الإيجابي. وكانت قوة المشروع تتمحور حول الانتماء والتواصل وهي مثال رائع على نمو التعافي والتنمية كرحلة مشتركة من الشراكة والثقة.

الفصل الختامي:

ويُختتم الكتاب بفصل يلخص المعرفة التي تم الحصول عليها من خلال بقية الفصول الأخرى حيث تم تطوير مفهوم بناء رأس المال المجتمعي من خلال الأسئلة المصقولة بشكل متزايد والتي تم تحديدها كعملية لدعم تعبئة موارد المجتمع وبناء طرق الربط المجتمعي. ويتضمن الفصل الختامي أيضا قسمًا للدروس المستفادة، ويشمل ذلك تقديم المواد والأدلة من الولايات المتحدة وأوروبا لتقييم معرفتنا بشكل نقدي حول المجتمعات والنموذج المفاهيمي المقدم، وهو في الواقع تلخيص لما لاحظه المؤلف في هذه المشاريع عن المقاومة والتعافي الذي أجراه على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. وبينما حدد كل فصل المشاكل والعوائق (وكيف تم التغلب عليها) ، يحتوي الفصل الأخير منها على قسم حول بعض التحديات التي قد تنشأ والدروس المستفادة حول محاولة التغلب على تلك العوائق.

ويركز هذا الفصل الختامي على العمل الذي يقوم به الباحث في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة لربط أفكار رأس المال التعافي ، ونموذج «شايم» (CHIME) في العمل والمجتمعات المتصلة، في كل من سياقات المجتمع والسجون، ويشير إلى أن هذين المشروعين المرتبطان هما عبارة عن محاولة لتعزيز الأفكار المطروحة في هذا الكتاب في منهجية منظمة للتعافي موضحة في الاختصار (MPE)، والذي يعني القياس (Measuring)، والتخطيط (Planning)، والمشاركة أو الانخراط (Engagement). وهذا يتضمن توفير تخطيط منهجي لنقاط القوة والموارد، واستخدامها لتطوير خطة التعافي التي يتم تفعيلها من خلال المشاركة النشطة مع مجموعة من وسائل الدعم أو الموارد المجتمعية. وقد تم تصميم هذا النموذج لتحقيق منهج ارتباطي يقوم على نقاط القوة لتدخلات التعافي والدعم.

أهمية الكتاب:

تنبع أهمية هذا الكتاب من سعيه لاستكشاف نهج بديل للنظريات التقليدية لدوافع تغيير السلوك المتعلق بتعاطي المخدرات والإقلاع، وآثاره على البرامج والسياسات والتي تفترض أن الدافع الأساسي لتغيير السلوك هو الخوف من العقاب والفشل، ويطرح رؤية بديلة تتمثل في تمجيد قوة العوامل المجتمعية والاتصال المجتمعي، وتقوية الأمل، وبناء الهوية، ومساعدة الأقران، والأسرة، والأصدقاء، وإعطاء الحياة معنى إيجابياً كمحفزات أساسية للتعافي من الإدمان والسلوك المخالف. كما يقدم الكتاب العديد من الأمثلة والتجارب من مختلف المجتمعات، والكثير من الدراسات البحثية السابقة التي يحاول المؤلف تلخيص نتائجها وتوضيح ما تتضمنه من نقاط القوة من مختلف المجالات العلمية كعلم النفس وعلم الجريمة والعدالة الجنائية في أدلة البحث لاستخدامها في تطوير نماذج مفاهيمية جديدة عن الإقلاع وإعادة التأهيل لتطويرها وتطبيقها. وبشكل عام يقدم هذا الكتاب رؤية جديدة ومهمة، وخاصة في سعيه لتمكين جميع الفئات المتفاعلة في مجال التعاطي والتعافي والإقلاع، تكوين رؤية جديدة لما يمكن أن يقدمه المجتمع بجميع فئاته في هذا المجال.

ثانياً: ملخصات الأبحاث

الملخص الأول

رقمنة الأثر الاجتماعي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي

Digitalization of Social Impact for Social Economy Organizations

يعد قياس التأثير الاجتماعي قضية مهمة لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي كالجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والتعاونيات الاجتماعية وغيرها من المنظمات غير الربحية التي تهدف إلى أن تكون شفافة وخاضعة للمساءلة. تناول هذا البحث أدبيات المحاسبة الأكاديمية والمساهمات النظرية والتجريبية حول طرق وأدوات القياس والتقييم والإبلاغ عن التأثير الاجتماعي. وأشار إلى أن هناك مساهمات قليلة حول الموضوع الناشئ لرقمنه عملية قياس التأثير الاجتماعي وتعد الرقمنة أحد عوامل التمكين الرئيسة في الاقتصاد الاجتماعي مما يحسن مستوى الشفافية والمساءلة، لذا ركز البحث على الابتكار الرقمي والذي يعد منفذاً مفتوحاً لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتي تعرف بأنها «تعطي الأولوية لأهداف الاقتصاد الاجتماعي على أهدافها الاقتصادية». ويشير البحث الى أنه يجب قياس المعلومات غير المالية وتقييمها باستخدام أدوات مفيدة لتحسين قدرات هذه المنظمات لمتابعة الأغراض الاجتماعية بطريقة مستدامة. تأخذ تحليلات البحث الأولية في الاعتبار الأدوات الرقمية بما في ذلك البلوكشاين (Block chain) والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء باعتبارها ابتكارات تسمح لكبار المسئولين الاقتصاديين بأن يكونوا أكثر مسؤولية وشفافية مع تأثيراتهم الاجتماعية، وتستنتج أهمية التقنيات وتوظيفها لتحسين قدرات المنظمات وتدعوا لفتح الاهتمام المتزايد بهذه التقنيات الطريق أمام أسئلة بحثية جديدة ومتعددة التخصصات حول هذا الموضوع. ويمكن تحليل الابتكار الرقمي بطرق مختلفة وذلك من خلال دراسة آثاره على المنظمات التي تعطى الأولوية لأهداف الاقتصاد الاجتماعي.

إعداد	الناشر	تاريخ النشر
Laura Berardi, Diego Valentinetti	المجلة الكندية للبحوث غير الربحية والاقتصاد الاجتماعي	٢٠٢٣

الملخص الثاني

النهج المشترك لقياس الأثر: أربعة معايير مرنة يقودها المجتمع لمزيد من بيانات التأثير القابلة للتشغيل البيني

The Common Approach to Impact Measurement: Four Community-Driven Flexible Standards for More Interoperable Impact Data

النهج المشترك لقياس التأثير عبارة عن مجموعة من المعايير مرنة – أربعة معايير -لقياس التأثير مصممة لتمكين المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية والتعاونيات والشركات ذات الأغراض الاجتماعية وتعرف بـ(منظمات الأغراض الاجتماعية. يقدم البحث تصوراً لنظام ايكولوجي للابتكار الاجتماعي والتمويل الاجتماعي حيث تقوم المنظمات ذات الأغراض الاجتماعية بقياس ما يلائمها. وصممت المعايير الأربعة لتجعل القياس أكثر فائدة وقابلية للتشغيل المتبادل، وأكثر انسجامًا مع أولويات المتأثرين؛ مما يحقق قابلية التشغيل البيني للبيانات المطلوبة للمشاركة. سيساعد القيام بالمنهج المشترك على خلق ابتكار اجتماعي وقطاع تمويل اجتماعي يعطي الأولوية لاحتياجات قياس الأثر لمنظمات الأغراض الاجتماعية على احتياجات الممولين دون تجاهل التدابير على مستوى الصندوق وعلى مستوى الشبكة. وتطبيق هذا النهج يحقق مساندة صنع القرار من قبل صانعي السياسات والمؤسسات والمستثمرين حيث يكون مدفوعًا بمقاييس تستند إلى أولويات المجتمع، ويجعلهم قادرين على التعبير بشكل أفضل عن أصوات وأولويات الناس والأنظمة البيئية التي يسعى المانحون والتمويل الاجتماعي إلى خدمتها. ينتج عن هذا التحول في السلطة إلى منظمة الغرض الاجتماعي تمكين عالم أكثر إنصافًا واستدامة.

إعداد	الناشر	تاريخ النشر
Laura Berardi, Diego Valentinetti	المجلة الكندية للبحوث غير الربحية والاقتصاد الاجتماعي	٢٠٢٣

الملخص الثالث

الآثار طويلة المدى للمنح الملائم على العطاء وجمع الأموال: دراسة طولية للمؤسسات المجتمعية في إنديانا ، الولايات المتحدة الأمريكية

The Long-Term Effects of Matching Grants on Giving and Fundraising: A Longitudinal Study of Community Foundations in Indiana, USA

تعتبر المنحة الملائمة أداة مهمة للاستفادة من العطاء الخيري. وعمدت الدراسة للتعرف على آثار المنح الملائمة للتبرعات واتبعت طرقًا تجريبية لفحص كيف وإلى أي درجة تؤثر هذه المنح على سلوكيات التبرع لدى المتبرعين. اعتمدت علي استخدام منهج دراسة طولية مختلطة لمدة ٢٠ عامًا للمؤسسات المجتمعية في إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية. توصلت الدراسة أن المنح الملائمة ليس لها تأثيرات كبيرة وهامة على العطاء فحسب بل تؤثر أيضًا على جهود جمع التبرعات الخيرية. وأظهرت النتائج أيضاً أنه على الرغم من أن المنح الملائمة يمكن أن تحفز زيادة مؤقتة في نفقات جمع الأموال إلا أن لها تأثيرًا كبيرًا على الدخل وجمع الأموال على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الأحكام المتكررة للمنح الملائمة إلى تأثير متوقع مثل تأخير المنظمات أنشطة جمع الأموال لتحقيق عائد مستقبلي أعلى

إعداد	الناشر	تاريخ النشر
إكسيون و انق Xiaoyun Wang	المجلة الدولية للمنظمات التطوعية وغير الربحية VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations	٢٠٢٣

الملخص الثاني

دور التعاون الخاص في المرونة التنظيمية للمنظمات غير الربحية

The Role of Nonprofit–Private Collaboration for Nonprofits' Organizational Resilience

أظهرت الشكوك الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتزايدة أن المرونة التنظيمية أصبحت ذات أهمية متزايدة للمنظمات غير الربحية لضمان بقائهما على المدى الطويل حيث تحتاج المنظمات غير الربحية إلى الاستجابة للأحداث المتطرفة وتكييف خدماتها وعملياتها. تفترض الفرضية النظرية لنظرية الاعتماد على الموارد أن التفاعلات بين المنظمة وبيئتها ضرورية للتكيف طويل المدى مع الشدائد. تبحث الدراسة الحالية في مساهمات التعاون بين المنظمات غير الربحية والخاصة في المرونة التنظيمية للمنظمات غير الربحية في ضوء أزمة اللاجئين في ألمانيا في عام ٢٠١٥. وتشير النتائج المستخلصة من تصميم دراسة حالة شاملة متعددة إلى أن تعاون المنظمات غير الربحية مع المنظمات الربحية يدعم المنظمات غير الربحية بالاستقرار والموارد والخبرة والتعاطف للتغلب على التحديات القائمة بشتى أشكالها.

إعداد	الناشر	تاريخ النشر
ربيكا واردر Rebecca Waerder	المجلة الدولية للمنظمات التطوعية وغير الربحية VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations	٢٠٢٣

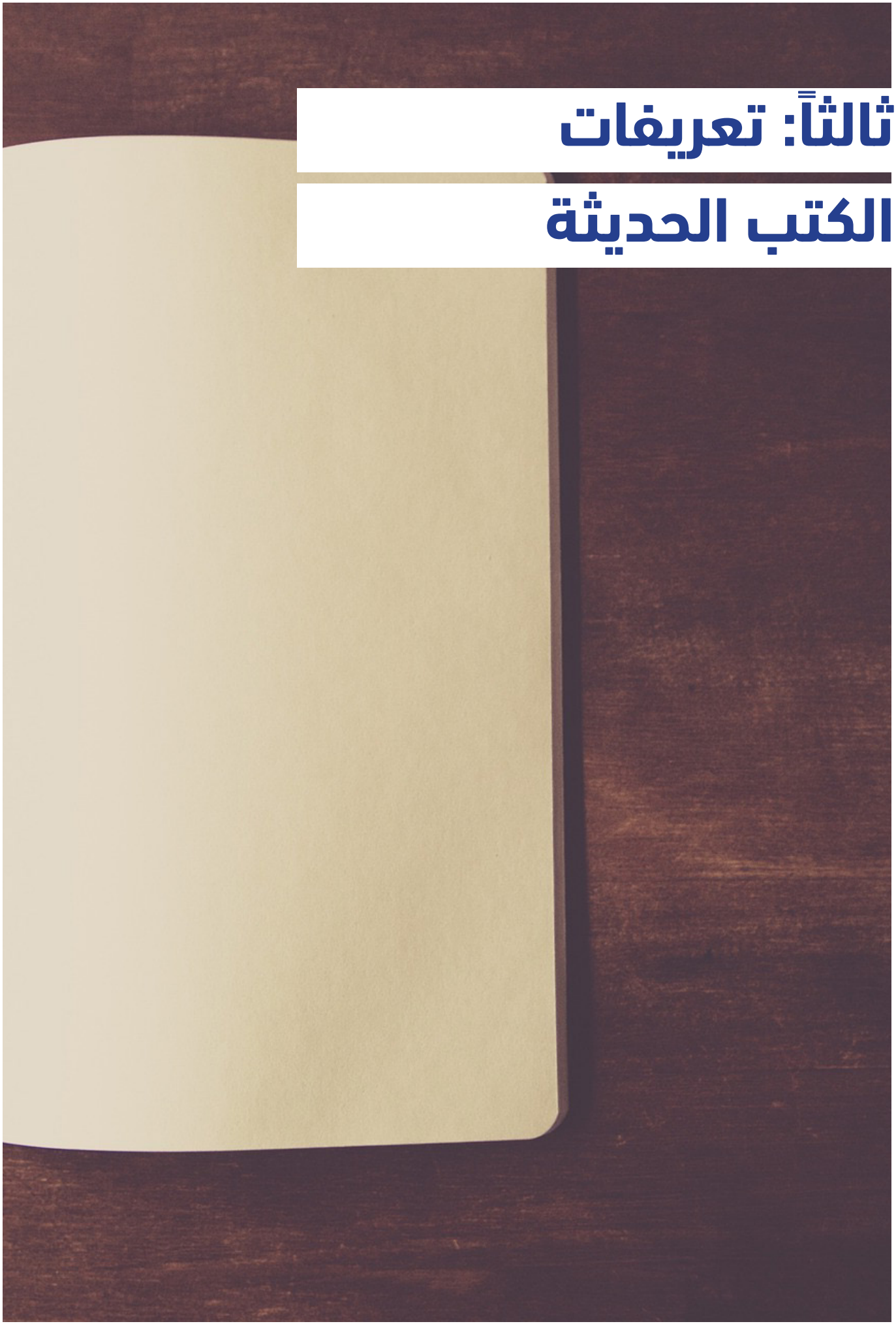

ثالثاً: تعريفات

الكتب الحديثة

التعريف الأول

نصح المحسنين: المبادئ والممارسة

Digitalization of Social Impact for Social Economy Organizations

تقديم المشورة للأعمال الخيرية هي مهنة ناشئة ومهمة يغديها طلب المانحين لدعمهم في تبرعاتهم الخيرية. ويستكشف هذا الكتاب ما يستلزمه دور مستشار العمل الخيري، والتطبيقات العملية المتضمنة ومجموعة واسعة من المهارات والمعرفة اللازمة لبدء العمل مع المانحين والتفوق فيه. يعرض الكتاب أبرز الموضوعات ومنها ظهور الاستشارات الخيرية كمهنة والمفاهيم الأساسية لهذه الوظيفة، كما يشير الى أبرز وأهم الصفات والمهارات المطلوبة من مستشار العمل الخيري.

ويقدم الكتاب مقابلات أجراها مع ٤٠ من مستشاري العمل الخيري من جميع أنحاء العالم، ويشير إلى أن ضمان تجهيز مستشاري العمل الخيري لأداء أفضل ما لديهم هو ما يدور حوله هذا الكتاب. ويقدم الكتاب دليلاً أساسياً لمحترفي المؤسسات المجتمعية وغيرهم ممن يسعون لتسخير كرم المانحين لفعل الخير. الكتاب مفيد لجامعي التبرعات والقادة غير الربحين ومن المفيد فهم هذه المهنة النامية بشكل أفضل للعاملين في القطاع غير الربحي.

إيما بيستون، بيث بريز	**دليل بيث للتغيير الاجتماعي** **Beth Directory of Social Change**	**٢٠٢٣**

التعريف الثاني

كيف يتغير العمل الخيري في أوربا

How Philanthropy is changing in Europe

يركز هذا الكتاب على فاعلي الخير ذوى القيمة العالية والأشخاص والمؤسسات بصفتهم مانحين رئيسين يستثمرون ويتبرعون بمبالغ كبيرة. يتضمن الكتاب عدد من المقابلات مع فاعلين الخير والمستشارين وجامعي التبرعات ليوفر معرفة علمية وعملية تساعد للوصول لمعلومات المتبرعين والمانحين. يسعى الكتاب لمحاولة فهم الثورة في العمل الخيري في أوروبا ويوفر معلومات السوق لأي شخص يقوم ببناء استراتيجيات لجمع التبرعات أو العمل الخيري. تتضمن أبرز الموضوعات التي تناولها الكتاب نموذج العمل الخيري، وكيف شجعت الحكومات الأعمال الخيرية عالية القيمة في أوروبا ولماذا تدعمها الحكومات. ويعرض الكتاب أهمية تطبيق الشفافية والثقافة التنظيمية والتفكير في فعل الخير من خلال الأفكار الأكثر ابتكارًا. ويركز الكتاب على التغير في عدد من المجالات مثل المجال الديموغرافي، حيث يمكننا أن نرى ثروة جديدة وتنامي الفقر والحاجة، والحكومة، والمجال العملي.

كريستوفر كارني **Christopher Carnie**	**Bristol University Press**	**٢٠٢٢**

التعريف الثالث

الاستجابة الخيرية للكوارث: الهدايا والمانحين والنتائج (وجهات نظر عالمية حول العمل الخيري والصالح العام)

Philanthropic Response to Disasters: Gifts,
Givers and Consequences (Global Perspectives
(on Philanthropy and Public Good

أشار الكتاب في بدايته على أن الاستجابة الغريزية لتحسين الأمور ليست حصراً للأفراد بل المجموعات والمنضمات ومؤسسات المجتمع. اهتم الكتاب بموضوع الدور الذي يلعبه العمل الخيري مع تزايد الكوارث المرتبطة بالمناخ واحتمال حدوث أوبئة عالمية في المستقبل لذا يعرض كيفية تحفيز الاستجابات الخيرية للكوارث وتنظيمها. ويدعوا الكتاب الي بناء قاعدة قوية للبحث والممارسة والسياسة العامة في المستقبل. يسلط الضوء على الغموض والامتدادات والمساحات غير المستكشفة والتحديات والمفارقات في مجال الاستجابات الخيرية للكوارث، ويوضح أن الاستجابات الخيرية للكوارث معقدة ومشروطة وقابلة للتغيير.أفضل للعاملين في القطاع غير الربحي.

ألكسندرا وليامسون وآخرون Alexandra Williamson et.al.	Policy Press	٢٠٢٣

التعريف الرابع

العمل الخيري الأفريقي: الاستجابات الخيرية لـ Covid-١٩ وأهداف التنمية في إفريقيا

African Philanthropy: Philanthropic Responses
and Development Goals in Africa ١٩-to Covid

يدرس الكتاب التجربة الأفريقية للعمل الخيري والتنمية ويقدم تقييمًا نقديًا للاستجابات الخيرية ويسعى للتعرف على طرق التعاون بين المؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات الخيرية أثناء الأزمات وتكرارها لمواجهة تحديات التنمية في القارة. عرض الكتاب التجارب والنظريات المطورة لمستقبل العمل الخيري في افريقيا. ناقش الكتاب أنشطة الأفراد من أصحاب الثروات الكبيرة والمؤسسات والجهات الفاعلة في الشركات التي تعمل مع الحكومات لخلق قيمة مشتركة. قدم الكتاب تحليلات مقارنة لمختلف القطاعات وفي عدد من المناطق الجغرافية الأفريقية المختلفة. وضح أهمية القيمة المشتركة لبناء المرونة في المجتمعات من خلال العمل الخيري. يقترح الكتاب طرق أفضل لبناء التعاون بين الفاعلين الرئيسيين في المجتمع: الحكومات والقطاع الخاص والأفراد أصحاب الثروات الكبيرة والمؤسسات المتعددة الأطراف. يعد كتاب مناسب للباحثين الأكاديميين وجميع المهتمين بالقطاع المجتمعي.

بهكينكوسي مويو Bhekinkosi Moyo	Edward Elgar٢٠	٢٠٢٣

تعرف على برامج حول العالم للتطوير التعليمي والمهني للقطاع غير الربحي والعمل الخيري:

يهدف هذا البرنامج إلى تقديم الأدوات العملية للمساعدة في تحسين الفعالية التنظيمية والأداء الفردي في إدارة التغيير. يركز البرنامج على أربعة محاور أساسية في دراسات القطاع غير الربحي والتي اعتمد عليها في تصنيف المقررات الخاصة بالبرنامج:

أ. التعلم وفهم القطاع التطوعي:

1. تهدف هذه الوحدة إلى التمكين من رسم احتياجات التعلم والتطوير الخاصة، وتعيين هذه الاحتياجات، تطوير المهارات البحثية، وتطوير المهارات لتحليل وتوليف المعلومات المعقدة في إطار متماسك.

ب. التسويق وجمع التبرعات:

2. تهدف هذه الوحدة إلى التعرف على المفاهيم واستخدامها، ودعم المعرفة والمهارات والتقنيات لتخطيط وتطوير نظم التسويق الخيري، تحليل احتياجات التسويق في القطاع الخيري، وتقييم خطط التسويق في سياق تطبيق مفاهيم التسويق على المؤسسة أو المنظمة غير الربحية.

ج. إدارة الموارد:

3. تهدف هذه الوحدة إلى فهم مبدأ إدارة الموارد في السياق المخصص للجمعيات غير الربحية.

د. الاستراتيجية والتنوع والحوكمة:

4. تهدف هذه الوحدة إلى تطوير معرفة واسعة وقاعدة مفاهيمية في مجال تطوير الاستراتيجية والتنوع في مجال المنظمات غير الربحية، استخدم الأدوات العملية للمساعدة في تحسين جودة استجابة المنظمة للبيئة المتغيرة للقطاع، اكتساب معرفة للقيود والفرص التي توفرها الأطر المتغيرة للحوكمة وتقديم الخدمات التي تؤثر على المنظمات غير الربحية."
5. كما تقدم الجامعة عدداً من البرامج المتخصصة منها:
6. ماجستير المحاسبة الخيرية والإدارة المالية
7. ماجستير التسويق الخيري وجمع الأموال
8. العمل الخيري وتقديم المنح والاستثمار الاجتماعي.

ثالثاً: تعريفات بكتب في المجال غير الربحي

الكتاب الأول

دليل الصناديق الكبرى

The Guide to Major Trusts

يقدم الكتاب دليل الصناديق الاستئمانية الكبرى في المملكة المتحدة لمنح التمويل وللباحثين عن منح لمؤسساتهم الخيرية أو مشروعهم فإن الكتاب يعد دليل ومصدر لأكثر من ١٠٠٠ من أكبر مانحي المنح في المملكة المتحدة. ويشمل الكتاب استعرض لتفاصيل سياسات وممارسات المانحين، والحقائق المالية الأساسية، بما في ذلك الإجمالي السنوي للمنح الممنوحة، وأوصاف واضحة لمعايير الأهلية للمتقدمين، وتفاصيل الاتصال بالممول وكيفية تقديم الطلب، وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي المتوفرة لكل مؤسسة خيرية. يعد الكتاب أداة مرجعية للممولين أنفسهم لذا يعد مورد أساسي يحتوي مجموعة أدوات جمع التبرعات الخاصة. ويوفر معلومات أساسية شاملة حول مصادر المنح، ويقدم نصائح حول كيفية التقديم وما يبحث عنه المموّلون. يقدم الكتاب معلومات حول من هو مؤهل لتقديم الطلبات ومن غير مؤهل لتقديم الطلبات هذا الدليل هام للرؤساء التنفيذيين والأوصياء وجامعي التبرعات ومديري جمع التبرعات.

أبيجيل أولوغلين Abigail O'Loughlin	دليل التغيير الاجتماعي Directory of Social Change	٢٠٢٢

الكتاب الثاني

استراتيجية جمع التبرعات

Fundraising Strategy

أصدر الكتاب بالاشتراك مع مركز العمل الخيري في جامعة كنت ومعهد تشارترد لجمع التبرعات وسعياً لتقديم دليل ناجح لجامعوا التبرعات والذين يلزم أن يتمتعوا بالثقة والحكمة والاستراتيجية القوية والديناميكية من خلال المعرفة بالمبادئ والأدوات والتقنيات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي السليم والتي تعد ضرورية لنجاح جمع الأموال. لكتاب يقَدّم كدليل عملي للعاملين في القطاع الخيري وجامعي التبرعات. يستعرض الكتاب ملخص وموجز لتطوير استراتيجية جمع التبرعات مع أمثلة وتجارب قابلة للتطبيق. ويقدم عدد من النماذج والممارسات لتطور برامج جمع الأموال. وتعد الاستراتيجية مهارة تتطلب اهتمام لذا يعرض الكتاب كيفية التنقل في هذه العملية وبناء استراتيجية ديناميكية لجمع التبرعات من خلال خطوات يمكن إدارتها. يوضح الكتاب كيفية: فهم بيئة جمع التبرعات الداخلية والخارجية، وطرق تحديد الاستراتيجية والجماهير الرئيسية، وتتبع الخطط وقياسها والتحكم فيها، وتجنب التآكل الاستراتيجي

ريتشارد سفيد و كلير رويتلي Claire Routley and Richard Sved	دليل التغيير الاجتماعي Directory of Social Change	٢٠٢٢

الكتاب الثالث

إدارة المشاريع العملية للمنظمات التطوعية

يعد هذا الكتاب دليلاً واقعياً لمتابعة إدارة المشاريع للمنظمات التطوعية. ويسلط الضوء على كيفية تشكيل وهيكلة الشغف الذي يدفع لتحقيق نتائج إيجابية. يعرض الكتاب تشكيل المراحل الرئيسية لإدارة المشروع من البداية وحتى التسليم ويناقش الأنشطة والقرارات التي تحقق النجاح.

أبرز الموضوعات التي عرضها الكتاب تتمحور حول الأدوات والنماذج الرئيسية لتخطيط المشروع، وإدارة الموارد والتحكم في المخاطر، وتخطيط الميزانية والتعامل مع الشؤون المالية، وتقييم المشروع وتقييم المنفعة الاجتماعية من خلال دمج الأمثلة الواقعية ودراسات الحالة. يتضمن الكتاب نماذج عملية وتطبيقية منها على شكل قوالب اكسل جاهزة قابلة للتنزيل يمكن الوصول إليها. ويركز الكتاب على مساعدة مؤسسات المنافع الاجتماعية على تقديم مشاريع تُحدث فرقًا في حياة الناس بكفاءة وتعاون وبشعور حقيقي بالفخر والإنجاز. ويوضح أن وظيفة مدير المشروع ليست التحكم في كل شيء، ولكن استخدام كل ما لديه تحت تصرفه للتخطيط والتفاوض بشأن النتائج الجيدة من خلال أدوات بسيطة ويمكن الوصول إليها وجديرة بالثقة ومُختبرة على مدار الوقت، يقدم هذا الدليل مسارًا واضحًا وشاملًا في إدارة المشاريع العملية للمنظمات التطوعية.

إليز ابيث جراي كينج Elizabeth Gray-King	دليل التغيير الاجتماعي Directory of Social Change	٢٠٢٢

الكتاب الرابع

كيفية استخدام نهج استطرادي لدراسة المنظمات: كيفية البحث عن أدلة

How to Use a Discursive Approach to Study Organizations

يركز الكتاب على استخدام نهج استطرادي في دراسة المنظمات ويقدم أمثلة عملية لكيفية دمجها في الدراسات التجريبية للمنظمات، ويوضح مدى تطبيق النهج الاستطرادي في القضايا المجتمعية ويقسم إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يلقي نظرة عامة على الافتراضات النظرية المرتبطة مع نهج استطرادي، ويقدم للقارئ المفاهيم الأساسية. أما الجزء الثاني فيشرح كيف يمكن أن يساعد فهم الاستطراد الباحثين على فحص المنظمات على مستويات مختلفة من التحليل واكتساب نظرة ثاقبة على نطاق واسع من القضايا. ويحدد الجزء الثالث بعض التحديات الحالية التي تواجه الباحثين في إجراء الدراسات التجريبية، وكذلك النظر في كيفية إجراء البحوث المستقبلية. ويؤكد الكتاب على أهمية العمل التجريبي و يشرح كيف يمكن دمج الأفكار النظرية المرتبطة بالنهج الاستطرادي في تصميم الدراسات التجريبية بطرق تسمح للباحثين بالاستثمار في- بوابة التحديات التنظيمية والمجتمعية الهامة، ويظهر مدى الإبداع والابتكار في كيفية جمع البيانات الاستطرادية وتحليلها و يمكن أن يكشف رؤى إضافية حول المنظمات.

سينثيا هاردي Cynthia Hardy	Elgaronline	٢٠٢٢

المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد)
المملكة العربية السعودية - جدة
هـاتـف: 920006674
الجوال: 0500642088
www.medadcenter.com
info@medadcenter.com